

لم يضمنوا وإذا رجع الموكون على التزكية ضمنوا وإذا شهد شاهدان باليمين
 وشهد شاهدان بوجود المشرط لم يرجعوا فالأفعان على شهود اليمين خاصة
كتاب آداب القاضي لا يصح ولا ية
 القاض حق تحقيق في المولي شروط الشهادة وإن يكون من أهل الاجتهاد
 ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق من نفسه أنه يؤدي فرضه ويكره
 الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا ياء من على نفسه الحيث ولا ينبغي
 أن يطلب العلاء به ولا يسألها ومن قلد القضاء يسأل الدينون القاضي
 الذي قبله ونظري على المحققين فمن اعترف بحق الزمة إليه ومن أنكر لم
 تقبل قول المعز ولا عليه إلا بينة وإن لم تقم لم يجعل تخليته قينار عليه و
 يستظهر في امره وينظر في الودائع وارتفاع الوقوف فيعمل على ما يقوم
 به البينة ويعترف به من هو في يده ولا يقبل قول المعز ولا
 إلا أن يعترف الذي في يده أن المعز سلمها إليه فيقبل قوله فيها
 مجلس الحكم جلوسا ظاهر في السجد ولا يقبل هدية إلا من ذي صم

عم

محم أو غير من عاداته قبل القضاء بمهاداته ولا تخفد علمه إلا أن تكون عامة
 ويشهد الجاني أن يعود المريض ولا يضمن أحد الخصمين دور خصمه وإذا حضر أسوي
 بينهم في الجلوس ولا قبله عليها ولا يسألهما ولا يضمن اليه ولا يلتزمه
 وإذا ثبت الحق عنده وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعمل بحسب وأمره بدفع
 ما عليه فإن امتنع حبسه في ثلاثين لزمه بدلا عن ما حصل في يده كمن
 المبيع والتزمه بعقد كالكفالة والمهر ولا تجب فيه أسوي سوي ذلك
 إذا قال الذي في يده إلا أن يثبت غريمه أن له مالا فيحبسه شهرين أو ثلثة أشهر
 ثم سأل عنه فأن لم يظهر له مالا خلي سبيله ولا تخلي يمينه وبين غرمائه وتجس
 الرجل في نفقة زوجته ولا تجس للوالد في دين ولده إلا إذا امتنع من الإنفاق
 عليه يجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص وتقبل كذا القاضي
 في القاضي في المحقق إذا شهدوا على خصم حكم بالشهادة وكتب بحكم وإن شهدا
 بغير ضرورة خصم لم يحكم وكتب بالشهادة كتحكيم به المكتوب اليه ولا يقبل
 الكتاب إلا شهادة رجلين أو رجلا وامرأتين وتجوز إقرار الكفاة عليهم ليعرفوا